الفصل الثانى : منظمة أوبك[1]

س٢٢ : من مؤسس منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) ؟

يعتبر الفنزويلى خوان بابلو بيريز ألفونزو هو موجد منظمة أوبل ، وأول من فكر فيها منذ عام ١٩٤٦ ، وقد التقى والمهندس السعودى عبد الله حمود الطريقى فى القاهرة أثناء مؤتمر البترول العربى سنة ١٩٥٩ ، وتلاقت أفكارهما على ضرورة إيجاد تفاهم بين البلدان المنتجة ، ويعود الفضل فى قيام المنظمة إلى أفكار ألفونزو ونضاله الطويل ضد سيطرة شركات النفط العالمية على ثروات بلاده ، كما يعود جانب من هذا الفضل إلى جرأة وشجاعة الشيخ عبد الله الطريقى فى التصدى للشركات الأمريكية صاحبة الامتياز فى المملكة العربية السعودية .

وقد ولد خوان بابلو بيريز ألفونزو فى كاراكاس عاصمة فنزويلا فى ديسمبر عام ١٩٠٣ ، وفى عام ١٩٢٨ قبض على ألفونزو وأودع السجن بسبب نشاطه السياسى المعارض لحكم الجنرال جوميز ، وكان ألفونزو وقتها طالبا يدرس القانون فى جامعة كاراكاس ، وفى عام ١٩٣٧ ساهم ألفونزو مع الزعيم الفنزويلى روميليو بيتانكور فى تأسيس الحزب الديمقراطى الوطنى ، وفى عام ١٩٣٩م انتخب ألفونزو نائبًا فى مجلس النواب الفنزويلى عن الحزب الديمقراطى الوطنى وبدأ اهتمامه بالنفط بتكليف من بيتانكور ، وبدأ ألفونزو بدراسة العقود النفطية والتشريعات المطبقة فى الولايات المتحدة الأمريكية والدول المجاورة ، وبدأ نجمه يبزغ كخبير فى الشئون النفطية ، وفى عام ١٩٤١ أنشأ بيتانكور حزب العمل الديمقراطى الذى حل محل الحزب الديمقراطى الوطنى المنحل ، وبحلول عام ١٩٤٣ عرضت الحكومة على مجلس النواب مشروع قانون لتوحيد الضرائب والرسوم المفروضة على الشركات البترولية صاحبة

(١) راجع كتاب ـ المدهش فى تاريخ الأوبك ـ بيار ترزيان – دار الحداثة – بيروت.

الامتياز، ورغم أن القانون كان من شأنه زيادة عائدات الدولة من النفط فإن ألفونزو كانت له تحفظات على بعض نصوص القانون الجديد ، وطالب ألفونزو بتعديل شروط الامتياز وإرغام الشركات على دفع تعويضات عن ممارساتها السابقة ، وكانت الحرب العالمية الثانية دائرة فى تلك الأثناء وزادت الغواصات الألمانية نشاطها ضد السفن وناقلات البترول فى المحيط الأطلنطى ، ونتيجة لذلك توقفت صادرات البلاد وارداتها وأخذت الأزمة بخناق الشعب الفنزويلى، وقامت ثورة فى البلاد فى أكتوبر ١٩٤٥ أطاحت بالحكم العسكرى وتم انتخاب حكومة جديدة شغل فيها ألفونزو منصب وزير التنمية ، كما تم تكليفه بالإشراف على الشئون النفطية ، وبإيعاز منه صدر قانون فى ٢١ ديسمبر ١٩٤٥ بفرض ضريبة استثنائية قيمتها ٢٠ ٪ على الأرباح التى تتجاوز مليونى بلويفار[١] فى السنة ، وكانت الشركات النفطية هى المقصودة بهذه الضريبة ، ثم زيدت قيمة الضريبة فى السنة التالية إلى ٢٦ ٪ ، وبالإضافة إلى اقتسام أرباح البترول بالتساوى مع الشركات صاحبة الامتياز ، فقد كان ألفونزو يفكر فى تخطيط جديد لقطاع البترول يقوم على وقف منح امتيازات جديدة للشركات الأجنبية ، وخفض أسعار المنتجات البترولية محليا لتشجيع التنمية ، واستغلال الغاز الطبيعى المصاحب لإنتاج البترول ، وإنشاء أكبر عدد من مصافى البترول فى فنزويلا والحصول على نسبة الدولة من أرباح الشركات على شكل خام بما يتيح دخول الدولة إلى سوق النفط كبائع مباشر ، وفى ١٢ نوفمبر ١٩٤٨ ، صدر القانون المنتظر الذى فرض اقتسام الأرباح مناصفة بين الدولة والشركات البترولية صاحبة الامتياز ، وجاء رد الشركات سريعا فى شكل انقلاب عسكرى يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٤٨ أطاح بالحكومة الدستورية ، ومن جديد كان على ألفونزو أن يتعرض للسجن والنفى ، وظل ألفونزو منفيا من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٨ عندما قامت ثورة شعبية ضد الحكم العسكرى انتهت بإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، وتولى بيتانكور الرئاسة فكلف ألفونزو بوزارة المناجم والمحروقات فى ١٣

(١) البوليفار هو عملة فنزويلا منسوبة إلى اسم المناضل سيمون بوليفار ، ويعادل الدولار الواحد ثلاثة بوليفار تقريبا .

فبراير ١٩٥٩ ، وبصفته هذه زار ألفونزو القاهرة ليحضر مؤتمر النفط العربى فى أبريل ١٩٥٩ ، كما استعان بخبرة منتجى تكساس المستقلين لتدريب موظفى وزارته على تقنيات مراقبة إنتاج النفط ، وأسس جهازاً إدارياً لمراقبة أسعار النفط فى السوق الدولية ورصد الأرباح الفعلية للشركات ، وأسس شركة النفط الوطنية الفنزويلية المملوكة للدولة فى ١٩ أبريل سنة ١٩٦٠ ثم حضر اجتماع بغداد الذى أعلن فيه عن ميلاد أوبك فى سبتمبر عام ١٩٦٠ ، وأعلن ألفونزو استقالته فى ٢٨ أبريل ١٩٦٣ ، ولكنها لم تقبل حتى نوفمبر من نفس السنة ، إلا أنه حضر مؤتمر أوبك فى الرياض فى ديسمبر ١٩٦٣ لآخر مرة ، وانسحب الرجل من الحياة العامة وتفرغ للقراءة والكتابة والرحلات والاهتمام بزراعة الأزهار فى حديقة منزله ، وكان يبذل النصح للحكومة الفنزويلية فى الشئون النفطية حين الضرورة ، وفى ٥ سبتمبر ١٩٧٩ توفى خوان بابلو بيريز ألفونزو فى إحدى مستشفيات واشنطن متأثراً بالسرطان ، وأسدل الستار على حياة رجل عرف بأنه مؤسس أوبك .

س ٢٣ : من المسئول العربى الذى ساهم فى تأسيس أوبك ؟

إنه عبد الله الطريقى الذى ولد فى ١٩ مارس١٩١٩ فى القصيم فى قلب نجد ، وكان يعمل مع والده التاجر متنقلا مع قوافل الجمال بين مدن السعودية والكويت ، ثم لم يلبث عبد الله الذى كان قد تلقى قسطا أوليا من التعليم أن عمل على السفن التجارية بين الهند وبلاد العرب ، وتفتحت مدارك الشاب الواعد على الدنيا من حوله فبدأ اهتمامه بالتعليم يتزايد ، وجاءته منحة دراسية فالتحق بجامعة القاهرة ليتخرج منها عام ١٩٤٥ حاملا درجة البكالوريوس فى علوم الجيولوجيا ، ثم منحة أخرى ألحقته بجامعة تكساس حيث تخصص فى جيولوجيا النفط عام ١٩٤٧ وعمل بعدها لمدة عامين فى حقول النفط الأمريكية فى تكساس وكاليفورنيا قبل أن يعود إلى وطنه عام ١٩٤٩ ، وعين عبد الله حمود الطريقى أول مهندس سعودى فى النفط مديرا لمكتب الإشراف على الشئون النفطية فى المنطقة الشرقية تابعا لوزارة المال ، ثم سماه الملك سعود عام

١٩٥٥ مديرا عاماً لشئون النفط والمناجم ، وكان عبد الله شابا وطنيا متحمسا يحلم بتعريب النفط ، وقد حضر إلى القاهرة عام ١٩٥٤ ليشارك فى اجتماعات خبراء النفط العرب تحت مظلة جامعة الدول العربية ، تلك الاجتماعات التى أدت فى النهاية إلى مؤتمر البترول العربى الأول سنة ١٩٥٩ ، وفى عام ١٩٥٩ صدر مرسوم ملكى بتعيين عبد الله الطريقى عضوا فى مجلس إدارة شركة أرامكو ، وحضر ممثلا للسعودية مؤتمر بغداد فى سبتمبر ١٩٦٠ الذى أعلن ميلاد أوبك ، ثم فى يوم ١٦ ديسمبر ١٩٦٠ تولى عبد الله الطريقى وزارة البترول السعودية ، وأعلن فى يونيو عام ١٩٦١ خلال مقابلة صحفية أن أهدافه هى زيادة عائدات الدولة واستعادة الحقول المغلقة ومناطق الامتياز التى لم تستغل وتقنين نفقات التنقيب والإنتاج واستثمار الغازات البترولية المهدرة ، وظل الطريقى فترة من عمره خارج وطنه عمل خلالها مستشاراً نفطيا للحكومتين الجزائرية والعراقية ، ثم افتتح مكتبا للاستشارات البترولية فى بيروت فى يناير ١٩٦٣ ، وعمل مستشاراً نفطيا للحكومة الكويتية فى نفس الفترة ، وطاف الطريقى بالبلاد العربية خبيرا محاضرا فى شئون البترول ودعا الدول المنتجة للسيطرة على ثرواتها التى حباها الله بها وشجعها على الوقوف بحزم فى وجه الشركات الكبرى ، كما دعا إلى توسيع أوبك وقبول عضوية بلدان أخرى ، وفى سبتمبر ١٩٦٥ أنشأ الطريقى مع الدكتور نيقولا سركيس مجلة البترول والغاز العربى ، وأعلن فى ديسمبر ١٩٦٥ أن تأميم النفط العربى واجب قومى ، وفى أكتوبر ١٩٦٩ أصدر الطريقى مجلته المستقلة (نفط العرب) ورفع شعار نفط العرب للعرب ، وخرج الطريقى مطرودا من لبنان فى نهاية عام ١٩٧١ بعد أن ضاقت به وبنداءاته بعض الحكومات العربية ، ووصل الطريقى إلى القاهرة فى أبريل ١٩٧٢ حيث أعاد نشر مجلته ، ثم استقر به الأمر فى الكويت لفترة قبل أن يعود إلى وطنه المملكة العربية السعودية عام ١٩٧٥ ليعيش فى قصره بالرياض معتزلا الحياة العامة ، ومتفرغا لهوايته فى تربية الخيول العربية والصقور .

س٢٤ : كيف بدأ التفكير فى قيام منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) ؟

بدأت القصة فى أمريكا اللاتينية سنة ١٩٣٦ ، فقد نظمت نقابة عمال البترول الفنزويلية فى ١١ ديسمبر من نفس العام إضرابا دام لمدة ٤٣ يوما للضغط على شركات البترول وحملها على رفع الأجور ، وطلبت نقابة عمال البترول فى المكسيك بدورها زيادة الأجور فرفضت الشركات كذلك ، واستمر النزاع بين النقابة المكسيكية والشركات ووصل إلى مجلس القضاء الأعلى الذى أيد مطالب العمال ، ورفضت الشركات الحكم فأعلن الرئيس المكسيكى لازارو كارديناس تأميم صناعة النفط يوم ٢٨ مارس ١٩٣٨ ، ورغم أن الشركات قاطعت البترول المكسيكى للضغط على الحكومة المكسيكية إلا أن هذه الأخيرة نجحت فى الصمود ، وخدمتها الحرب العالمية فى ذلك فتمت تسوية الأمر مع الشركات بطريقة مرضية .

أما فنزويلا فقد أصدرت قوانين بضرائب على النفط المستخرج فى عامى ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ، ثم جاءت إلى الحكم حكومة ثورية فى أكتوبر ١٩٤٥ فأصدرت فى نهاية عام ١٩٤٥ قانونا بفرض ضريبة بقيمة ٢٠ ٪ على الأرباح الزائدة على مليونى بوليفار (٦٤٧ ألف دولار) ، وكان الذى وراء ذلك القانون وزير التنمية خوان بابلو بيريز ألفونزو ، وفى ١٢ نوفمبر ١٩٤٨ صدر قانون بفرض ضريبة مقدارها ٥٠ ٪ من أرباح الشركات النفطية ، وكما ذكر آنفا فقد أطاح انقلاب عسكرى بالحكومة فى ٢٤ نوفمبر ١٩٤٨ ، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد بدأت استيراد النفط من منطقة الشرق الأوسط منذ عام ١٩٤٧ ، وشكل البترول الرخيص[١] القادم من الشرق الأوسط تهديدا خطيرا للبترول الفنزويلى ، فانخفضت موارد الدولة بشكل خطير مما دعا ألفونزو للتفكير بالتفاهم مع بلدان الشرق الأوسط ، وتم أول اتصال بهذا الشأن مع سفير إيران بواشنطن عام ١٩٤٧ ، وتشكلت لجنة لزيارة منطقة الشرق الأوسط ولكن

(١) كان سعر برميل البترول فى الشرق الأوسط يبلغ دولارا واحدا و٧٥ سنتا وكان ما تحصل عليه الدول المنتجة لا يزيد على ١٧ سنتا للبرميل الواحد فى عام ١٩٤٦ .

الانقلاب المفاجئ أوقف كل شيء ، وفى سبتمبر ١٩٤٩ عاودت وزارة الخارجية الفنزويلية الاتصالات فأوفدت ثلاثة من كبار موظفيها هم أدموند نيونجو ولويس إرهيليو مونسانت وأيزيكيال مونسلاف كاسادو لزيارة كل من السعودية وإيران والعراق ومصر والكويت وسوريا ، وتلخصت مهمة هؤلاء فى إقناع حكام الشرق الأوسط بفرض ضرائب على الأرباح التى تجنيها الشركات البترولية نتيجة لعملياتها على أراضى هذه الدول ، وأن هذه الضرائب المقترحة هى حقوق سيادية لا تتعارض مع الاتفاقيات الموقعة التى كانت الشركات تدفع بموجبها خمسة شلنات فقط عن كل طن من الخام المنتج ، وتضمن الاقتراح أن تحسب أرباح الشركات على أساس السعر المعلن لبرميل البترول وكمية الإنتاج ، ولم تعارض الشركات الغربية الضريبة الجديدة خاصة أن القوانين فى دول الغرب تسمح لها بخصم هذه الضرائب الجديدة من الضرائب التى كانت تدفعها لحكومات الغرب .

وأثمرت الزيارة بالفعل عن اقتناع دول الشرق الأوسط بالمنطق الفنزويلى ، فأصدر الملك عبد العزيز آل سعود فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ قانونا بأثر رجعى من بداية العام يقضى بفرض ضريبة قيمتها ٥٠٪ من أرباح الشركات البترولية العاملة فى الدولة ، وفى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ أصدر أمير الكويت مرسوما بقانون مماثل ، ثم تبعهما العراق بتوقيع اتفاق فى فبراير سنة ١٩٥٢ بين الحكومة وشركة نفط العراق له ذات المضمون ، ثم لم تلبث إيران أن أممت شركة البترول الإنجليزية الإيرانية فى ٢٩ أبريل ١٩٥١ وتأسست شركة البترول الوطنية الإيرانية لإدارة مرافق البترول ، ولم يكن إنتاج البترول فى سوريا ومصر مؤثرا ولكنهما كانتا تتحكمان فى طريق النفط إلى الدول الغربية عن طريق أنابيب البترول المارة عبر سوريا أو ناقلات البترول التى تعبر قناة السويس، وقامت الثورة فى مصر يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأسفرت عن توجه قومى عربى متحمس ، وعاشت المنطقة فترة سنوات الخمسينيات التى شهدت تنامى المد القومى العربى ومحاولات التحرر الاقتصادى ، فأمم عبد الناصر قناة السويس فى ٢٦ يوليو

١٩٥٦ ، وتعرضت مصر لعدوان عسكرى مشترك من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، وأغلقت قناة السويس ونسفت خطوط الأنابيب كرد على العدوان ، وبدأ العرب يستشعرون مصادر قوتهم ، وأقر المجلس الاقتصادى للجامعة العربية فى مايو ١٩٥٧ فكرة إقامة مؤتمر البترول العربى.

وانعقد أول مؤتمر للبترول العربى فى أبريل عام ١٩٥٩ بهدف إبراز دور النفط العربى الأساسى للجماهير وتنسيق جهود الحكومات العربية فى مجال الصناعة النفطية وتعزيز التعاون بينها ، وحرصت الجامعة العربية على دعوة كل من إيران وفنزويلا لحضور المؤتمر ، وكانت شركتا شل والنفط البريطانية قد أعلنتا تخفيض أسعار البترول الفنزويلى والكويتى والقطرى والإيرانى فى فبراير ١٩٥٩ .

وبدأت أعمال مؤتمر النفط العربى الأول فى القاهرة يوم ١٦ أبريل سنة ١٩٥٩ ، بعد أن أصدر توصيات رفعت إلى المجلس الاقتصادى للجامعة العربية ، وكان أهمها الدعوة للتشاور المتبادل للوصول إلى سياسة نفطية مشتركة ، واشتراط موافقة الدول المنتجة قبل أى تخفيض لأسعار النفط ، وعلى هامش المؤتمر نشط الوفد الفنزويلى لإجراء محادثات سرية غير رسمية مع مجموعة من الوفود الأخرى ، فاجتمع وزير المناجم والمحروقات الفنزويلى بيريز ألفونزو مع عبد الله الطريقى من السعودية وفارمان فارميان من إيران ونسيم من الجمهورية العربية المتحدة وأحمد السعيد عمر من الكويت ومحمد سلمان (عراقى الجنسية) من الجامعة العربية فى أحد النوادى النيلية فى منطقة المعادى جنوب القاهرة، والتزم المجتمعون أن ينقلوا إلى حكوماتهم فكرة إنشاء لجنة استشارية لبحث المشاكل البترولية المشتركة والتوصل إلى نتائج متسقة ، كما اتفقوا على الاجتماع مرة واحدة فى السنة على الأقل ، وقد وقع المجتمعون على اتفاق بهذا الخصوص عرف بميثاق المعادى ، وقد نوقشت فى هذا الاجتماع فرص مساهمة الدول المنتجة فى رؤوس أموال الشركات العاملة على أراضيها ورفع طاقة تكرير النفط فى الدول المنتجة وإقامة شركات نفط وطنية.

وفى ٩ أغسطس سنة ١٩٦٠ أعلنت شركة إكسون من جانب واحد عن خفض أسعار بترول الشرق الأوسط بمقدار بين ٥ ، ١٤ سنتا ، وتبعتها فى ذلك شركات شل وجلف وتكساكو والبترول الفرنسية وموبيل وشيفرون وتراجعت الأسعار إلى ما كانت عليه قبل عشر سنوات ، وبادر الطريقى بإرسال برقية إلى ألفونزو يستوضح منه موقف فنزويلا ، وأعلن ألفونزو أن بلاده ستتدخل لمنع الشركات من تصدير النفط بالأسعار المخفضة ، وحث بلدان الشرق الأوسط على اتخاذ الإجراءات الضرورية طبقا لتوصيات مؤتمر النفط العربى ، وزار الطريقى بيروت يوم ٢١أغسطس ١٩٦٠ وقابل أنطونيو أروخو سفير فنزويلا فى دول الشرق الأوسط ، واقترح عقد اجتماع فى بغداد يضم كلا من فنزويلا والسعودية والعراق وإيران والكويت ، ووجهت الحكومة العراقية دعوات رسمية للدول الأربع لعقد اجتماع فى بغداد يوم ١٠سبتمبر ١٩٦٠ لاتخاذ موقف موحد إزاء مشاكل الأسعار والإنتاج ، وتكتمت الأطراف أنباء هذا الاجتماع إلى أن أذاعته بغداد يوم ٥ سبتمبر ١٩٦٠ ، وعقد الاجتماع بالفعل فى بغداد يوم ١٠ سبتمبر ١٩٦٠ وأسفر عن ميلاد منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٠ .

س٢٥ : من الأطراف التى حضرت اجتماع بغداد فى ١٠ سبتمبر ١٩٦٠ ؟

حضرت اجتماع بغداد يوم ١٠ سبتمبر ١٩٦٠ خمسة وفود للدول المنتجة هى : العراق والسعودية وإيران وفنزويلا والكويت وحضر كل من الجامعة العربية ودولة قطر بصفة مراقب أما أعضاء الوفود فقد كانوا كالتالى :

* العراق يمثله وزير النفط بالوكالة طلعت شيبانى ، ويعاونه عبد الفتاح إبراهيم مدير عام مجلس شئون النفط وناظم زهاوى حاكم البنك المركزى، وطه الشيخ من وزارة الدفاع.

* السعودية يمثلها الشيخ عبد الله الطريقى مدير عام مجلس شئون النفط والمناجم وعضو مجلس إدارة أرامكو ، ويعاونه مستشاره الأمريكى فرانك هندريكس وفاروق الحسينى .

* فنزويلا يمثلها وزير المناجم والمحروقات خوان بابلو بيزيز ألفونزو ، ويعاونه السفير أنطونيو أروخو وعيسى بدرو ماركيز.

* إيران يمثلها فؤاد روحانى المدير العام بالوكالة لشركة النفط الوطنية الإيرانية ، ويعاونه مانوشار فارمان فارميان و فتح الله نفيسى وقطب سجادى .

* ويمثل الكويت وفد برئاسة أحمد العمر .

* ويمثل قطر الخبير القانونى حسن كامل وهو مصرى أعير للحكومة القطرية .

* ويمثل جامعة الدول العربية المهندس العراقى محمد سلمان .

وقد وافق المجتمعون فى اليوم الأول على إنشاء لجنة اتصال لتنسيق التعاون بين دول الشرق الأوسط وفنزويلا ، واقترح الوفد العراقى إقامة منظمة دائمة لها أمانتها العامة الدائمة ، بينما أرادت إيران إنشاء هيئة استشارية غير رسمية ، وفى يوم ١٤ سبتمبر وافق الوفد الإيرانى على اقتراح قيام المنظمة بعد الرجوع إلى حكومته ، واقترح روحانى مشروعا باللائحة الأساسية للمنظمة ، بل واقترح تسميتها بمنطقة الأقطار المصدرة للبترول ، وتم تكليف لجنة لدراسة مشروع اللائحة الأساسية وإقرارها قبل نهاية العام ، وصدرت عن المؤتمر ثلاثة قرارات بالتفاوض مع الشركات لتعديل الإنتاج بما يتفق والمصلحة المشتركة للدولة المصدرة ، والتضامن بين الدول الأعضاء فى مواجهة أى عقوبات قد تفرضها الشركات على أى عضو نتيجة لتطبيق هذه القرارات ، وقبول عضوية أى دولة لها قدرة أساسية على تصدير النفط بشرط إجماع المؤسسين.

س٢٦ : ماذا كانت مصادر القوة ومعالم الضعف فى منظمة أوبك لحظة ميلادها ؟

كانت الأقطار الخمسة المؤسسة لمنظمة أوبك فى عام ١٩٦٠ تصدر ٨٢ ٪ من صادرات النفط العالمية موزعة كالتالى : فنزويلا ٣٠ ٪ ، الكويت ١٨ ٪ ، السعودية ١٤ ٪ ،وكل من العراق وإيران ١٠ ٪ ، ولكن هذه الدول لم تكن فى الواقع تمتلك حرية القرار فيما يتعلق بكميات الإنتاج ، وكانت الأسعار تقرر

طبقا لقانون العرض والطلب فى السوق البترولية الدولية ، وكانت السوق فى تلك الفترة تعانى من فائض فى الإنتاج ، وبينما كانت كل من إيران والعراق ترغب فى زيادة إنتاجهما البترولى لحاجة البلدين إلى المال ، كانت الكويت ترغب فى خفض إنتاجها بسبب تراكم فوائضها المالية ، وكانت الشركات البترولية الكبرى صاحبة حقوق الامتياز فى هذه الدول ترغب فى استمرار الفائض وخفض الأسعار لمنع الشركات المستقلة الأصغر حجما من دخول السوق ، ولم يكن أمام الدول المصدرة سوى التفاوض مع الشركات صاحبة الامتياز أو تأميمها ، ولم يكن التأميم وقتها سهلا بالنظر إلى حاجة الدول المنتجة إلى الإمكانات والكفاءات الفنية اللازمة لإدارة منشآت النفط .

س٢٧ : كيف قابلت شركات البترول الغربية ميلاد أوبك ؟

قللت الشركات الغربية فى البداية من أهمية أوبك وإن كانت قد شعرت بالقلق منها ، وتعمدت هذه الشركات تجاهل المنظمة الوليدة ومتابعة المفاوضات مع كل دولة على انفراد ، وفى الوقت نفسه جمدت الأسعار المعلنة للنفط والتى كان يتم بناءً عليها حساب عائدات الدول المنتجة حتى تتجنب الصدام مع أوبك ، وإن استمرت فى بيع البترول بأسعار أقل من السعر المعلن لإحباط أنشطة الشركات المستقلة والمنافسين الجدد ، وحاولت الشركات باستمرار استغلال التناقضات بين الدول الأعضاء والتآمر على الشخصيات الوطنية المتحمسة بين مسئولى النفط فى هذه الدول .

س٢٨ : ما أول نجاح حقيقى حققته أوبك لصالح الدول المنتجة ؟

بدأت أولى معارك أوبك ضد الشركات فى مؤتمر أوبك الثانى الذى انعقد فى كاركاس عاصمة فنزويلا من ١٦ إلى ٢١ يناير سنة ١٩٦١ ، وتعلقت بفرض رسم قيمته ١٢,٥ ٪ من الإنتاج بحيث لا يحتسب ضمن حصة الدول المنتجة البالغة ٥٠ ٪ وذلك باعتبار الـ ٥٠ ٪ ضريبة على الدخل بينما الـ١٢,٥ ٪ رسم مقابل استئجار الأراضى واستغلال الثروات التعدينية المدفونة ، واستمرت مفاوضات أوبك مع الشركات حتى مؤتمر أوبك السابع المنعقد فى جاكارتا عاصمة إندونيسيا يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٤ ، وشهدت هذه الفترة مؤتمر أوبك

الثانى فى كاراكاس حيث تم قبول انتساب قطر للأوبك وإقرار اللائحة الرئيسة للمنظمة واتخاذ مقر دائم لها فى جنيف وانتخاب فؤاد روحانى أول أمين عام للمنظمة ، وأزمة محاولة العراق الأولى لضم الكويت فى ٢٥ يونيو ١٩٦١ ، كما شهدت مؤتمر أوبك الرابع فى جنيف بجلستيه فى ٥ أبريل ثم فى ٤ يونيو سنة ١٩٦٢ الذى أعلن انضمام ليبيا للمنظمة ، ومؤتمر أوبك الخامس فى الرياض فى ٢٤ ديسمبر ١٩٦٣ وانضمام أندونيسيا ، والمؤتمر السادس فى جنيف يو م٦ يوليو ١٩٦٤ الذى لاحظ تقارب عروض الشركات مع مطالب الدول المنتجة ، وأخيراً المؤتمر السابع فى جاكارتا يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٤ الذى أعلن فيه قبول الشركات بقيمة الرسم الجديد مقابل شرط التمتع بوضع الشركات الأولى بالرعاية فى هذه الدول ، ولم تستفد من الاتفاق الجديد سوى دول الشرق الأوسط فقط دون فنزويلا وإندونيسيا اللتين سبق لهما حسم هذا الأمر حتى قبل قيام أوبك.

س٢٩ : ما أولى محاولات أوبك لتنظيم إنتاج البترول الخام ؟

انتهجت أوبك سياسة معتدلة تلك السياسة التى كانت ترى فى البترول مصدراً للطاقة قابلا للنفاد وينبغى عدم الإسراف فى استهلاكه لمصلحة البشرية جميعا ، كما كانت تلك السياسة دائمة السعى للحصول على عائد منصف للبترول الذى كان يشكل مصدر الدخل الأساسى للدول المنتجة ، وفى مؤتمر أوبك التاسع فى يوليو سنة ١٩٦٥ عرض وزير المناجم والمحروقات الفنزويلى مانويل بيريز جيريرو مشروعه لبرمجة الزيادة فى الإنتاج ، وكان المشروع يأخذ فى الاعتبار حجم الزيادة فى الطلب على البترول وحجم المخزون البترولى لكل بلد وطاقته الإنتاجية وعدد سكانه ومشاريع التنمية فيه ومدى حاجته للمال، وتم إقرار المشروع للعمل به لفترة تجريبية مدتها سنة من أول يوليو سنة ١٩٦٥ إلى نهاية يونيو سنة ١٩٦٦ ، ونص المشروع على زيادة إنتاج أوبك بمقدار ١,٢٧ مليون برميل يوميا موزعة بين الأعضاء بنسب مئوية محسوبة من إنتاجها الفعلى وقتها ، وكان هذا يعنى زيادة إنتاج قطر بنسبة ٣٣ ٪، وليبيا بنسبة ٢٠ ٪ ، وإيران بنسبة ١٧ ٪ ، والسعودية بنسبة ١٢ ٪ ، والعراق بنسبة ١٠ ٪ ، وإندونيسيا بنسبة ١٠ ٪ ، والكويت بنسبة ٦,٥ ٪ ، وفنزويلا بنسبة ٣,٣ ٪ .

وقد كانت هذه أولى محاولات أوبك لتنظيم السوق البترولية ، ولكن الشركات البترولية الغربية التى كانت تتحكم وحدها فى كميات الإنتاج أفشلت هذا المشروع ، وحصلت إيران بصعوبة على زيادة قدرها ١٦,٥ ٪ من إنتاجها ، بينما تنصلت السعودية وليبيا من الاتفاق تحت ضغط الشركات بدعوى عدم كفاية حصصها ، وخفضت الشركات إنتاج الكويت ولم يزد إنتاج العراق إلا بنسبة ٤,٣ ٪ ، واستمرت الشركات الغربية فى سيطرتها المطلقة على كميات الإنتاج وأسعار الخام إلى عام ١٩٦٩ الذى شهد انضمام الجزائر إلى الأوبك فى يوليو سنة ١٩٦٩ وثورة الفاتح من سبتمبر سنة ١٩٦٩ فى ليبيا.

س٣٠ : ما الأثر الذى تركته حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ على السوق البترولية ؟ (الصدمة البترولية الأولى)

كانت منظمة أوبك قد دعت الشركات النفطية لمراجعة اتفاقيتى طهران وطرابلس واللتين كانتا تحكمان تطور أسعار البترول حتى يناير ١٩٧٥ ، وذلك أثناء انعقاد مؤتمر أوبك الخامس والثلاثين بفيينا يومى ١٥ ، ١٦ سبتمبر سنة ١٩٧٣ ، واتصلت دول الخليج الست المنتسبة لأوبك بالشركات وحددت لها موعداً لبدء التفاوض يوم ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، واندلعت الحرب فجأة يوم السادس من أكتوبر ، وطلبت السعودية منذ البداية مضاعفة أسعار النفط الخليجى ، بينما عرض ممثلو الشركات زيادة مقدارها ١٥ ٪ ، وفشلت المفاوضات وعادت وفود دول الخليج للاجتماع فى الكويت دون ممثلى الشركات يوم ١٦ أكتوبر واتخذوا قراراً من جانبهم بزيادة الأسعار من ٣,٠١١ دولار للبرميل إلى ٥,١١٩ دولار للبرميل أى بنسبة ٧٠٪ دون الرجوع للشركات .

وكان النجاح الذى يحققه الجيش المصرى فى سيناء حافزاً لمزيد من الدعم العربى ، فطلبت الكويت رسميا يوم ٩ أكتوبر ١٩٧٣ عقد اجتماع لمنظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (أوابك) ، وهى منظمة للدول العربية فقط غير منظمة أوبك ، وذلك لدراسة الإجراءات الكفيلة والواجب اتخاذها لمؤازرة مصر وسوريا فى المعركة ، واستجاب وزير النفط الجزائرى ورئيس أوابك وقتها بلعيد

عبد السلام ودعا لعقد اجتماع استثنائى فى الكويت يوم ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ ، وفى يوم الاجتماع كان الدعم الأمريكى لإسرائيل قد بلغ مداه وكانت الأوضاع على جبهات القتال العربية تدعو للقلق ، وكان الوفد المصرى قد جاء ومعه دراسة لكيفية استخدام سلاح البترول فى المعركة ، بينما طلب الوزير العراقى تأميم جميع الشركات الأمريكية وسحب الأرصدة العربية وقطع العلاقات مع أمريكا ، وحين تحفظ المجتمعون على المشروع العراقى المتطرف انسحب العراقيون مهددين بالفشل الاجتماع الذى يشترط الإجماع فى اتخاذ القرارات ، وتبنى المجتمعون الباقون المشروع المصرى بعد تعديلات طفيفة وتغيرت تسمية الاجتماع من مؤتمر أوابك إلى مؤتمر وزراء النفط العرب لتجاوز شرط الإجماع.

وتقرر فى هذا الاجتماع خفض إنتاج البترول بنسبة ٥ ٪ على الأقل فورا وتكرار هذا الخفض شهريا لحين انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة واستعادة حقوق الشعب الفلسطينى ، وأعلنت السعودية والجزائر خفض إنتاجهما بنسبة ١٠ ٪ ، بينما أعلنت الإمارات العربية المتحدة إيقاف صادراتها البترولية إلى أمريكا ، وأمم العراق المصالح البترولية الهولندية على أرضه ، وتوقف القتال فى ٢٣ أكتوبر ١٩٧٣ ، وفى يومى ٤ ، ٥ نوفمبر ١٩٧٣ اجتمع وزراء النفط العرب مجددا فى الكويت وقرروا خفض الإنتاج بنسبة ٢٥ ٪ مع خفض متكرر شهريا بنسبة ٥ ٪ ، مع ضمان تزويد الدول المناصرة للحق العربى بحاجاتها من البترول ، وشمل قرار حظر تصدير النفط الولايات المتحدة وهولندا وجزر الكاريبى وجنوب إفريقيا وروديسيا والبرتغال ، وأمم العراق يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٧٣ مصالح شركة بارتكس البرتغالية .

وتوصلت مصر وإسرائيل بوساطة أمريكية إلى اتفاق لفصل القوات وانسحاب قوات إسرائيل من غرب القناة وخفض حجم القوات المصرية شرقها ، وكان من نتائج هذا الاتفاق تعليق الحظر البترولى المفروض على أمريكا اعتبارا من فبراير ١٩٧٤ ، ثم أسقطت العقوبات النفطية فى ١٠ يوليو ١٩٧٤ ، عقب التوصل إلى اتفاق فصل القوات على الجبهة السورية فى ٢٨ مايو ١٩٧٤ .

وإذا كان قرار حظر التصدير للدول المعادية للحقوق العربية لم يكن له فاعلية حقيقية ضد أمريكا وهولندا لعدم سيطرة العرب على وسائل نقل البترول وتداوله فى السوق العالمية ، إلا أن ذلك أثمر زيادة غير مسبوقة فى أسعار النفط نتيجة لانخفاض الكميات المعروضة فى الأسواق ، وقد عرفت هذه التطورات بالصدمة البترولية الأولى **FIRST OIL SHOCK** ، وتزايدت الأسعار فى السوق الحرة باستمرار بشكل سريع حتى بلغت ٢٢,٦ دولار للبرميل فى ديسمبر ١٩٧٣ ، بينما حددت أوبك فى اجتماعها بطهران يوم ٢٢ ، ٢٣ ديسمبر ١٩٧٣ السعر المعلن لبرميل البترول بـ ١١,٦٥١ دولار .

س ٣١ : ما الظروف التى أدت إلى الارتفاع القياسى لأسعار النفط أثناء الصدمة البترولية الثانية ؟ [الصدمة البترولية الثانية]

أدت الاضطرابات السياسية فى إيران قرب نهاية عام ١٩٧٨ إلى تطورات مثيرة فى سوق البترول العالمية ، وقد بدأت هذه الاضطرابات بإضراب عمال النفط الإيرانيين فى مصفاة عبدان عن العمل يوم ١٣ أكتوبر ١٩٧٨ مطالبين بزيادة أجورهم والإفراج عن زملائهم المعتقلين ، واتسع الإضراب ليشمل جميع عمال النفط الإيرانيين البالغ عددهم سبعون ألف عامل ، وتوقف إنتاج البترول الإيرانى بالكامل يوم ١٨ أكتوبر ١٩٧٨ ، ونجحت حكومة الشاه السابق فى فض الإضراب وإعادة تشغيل منشئات الإنتاج يوم ٦ نوفمبر ١٩٧٨ ، ولكن العمال عادوا للإضراب مرة أخرى يوم ٤ ديسمبر ١٩٧٨ ، وتوقف الإنتاج الإيرانى تمامًا يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٧٨ مع تصاعد أحداث الثورة الإيرانية ، وكان هذا يعنى اختفاء خمسة ملايين برميل يوميل هى جملة الإنتاج الإيرانى من السوق فجأة ، وقد أثار هذا النقص الهائل فى إمدادات البترول العالمية فزع المستهلكين وأصحاب مصافى النفط ، خاصة أن هذا النقص واكب موسم الشتاء الذى يزداد فيه الاستهلاك عادة فى دول الشمال ، وبدأت الأسعار فى الارتفاع بسرعة فوصل سعر برميل الزيت الخفيف إلى ٢٠ دولاراً فى يناير ١٩٧٩ ، ثم إلى ٢٤ دولاراً فى مارس ١٩٧٨ ، وواصلت الأسعار انفلاتها على الرغم من انقضاء فصل الشتاء بسبب التوتر السياسى الذى صاحب طرد

الشاه وإعلان الجمهورية فى إيران ، فبلغ سعر البرميل ٤٠ دولاراً بنهاية شهر مايو ١٩٧٩ ، ثم وصل إلى ٤٥ دولاراً بحلول شهر أكتوبر ١٩٧٩ ، وهكذا تضاعفت أسعار النفط أربع مرات خلال أقل من عام ، وعرفت هذه الأحداث

بالصدمة بالترولية الثانية **Second Oil Shock** حيث كانت الصدمة الأولى مرتبطة بحرب أكتوبر ١٩٧٣ عندما قامت الدول العربية المنتجة للنفط بإجراءات حظر التصدير للدول التى تساند إسرائيل وخفض الإنتاج تدريجيًا للضغط على الدول الغربية وحملها على وقف دعمها لإسرائيل.

س ٣٢ : متى عقد اجتماع القمة الوحيد لرؤساء وملوك الدولة المصدرة للبترول ؟

عقد الاجتماع الوحيد لرؤساء وملوك دول أوبك فى الجزائر يوم ٤ مارس سنة ١٩٧٥ واستمر إلى ٦ مارس سنة ١٩٧٥ ، وذلك لدراسة ورقة عمل قدمتها الجزائر ، وكان الاقتراح الجزائرى يتعلق بتنسيق المواقف فيما يتعلق بالتعاون الدولى ، وعلاقة المواد الأولية بخطط التنمية ، ونظام النقد العالمى ، وبرمجة الإنتاج ، وميثاق للدفاع المشترك ، وإنشاء صندوق للتنمية والتعاون الدولى ،ولم تصل هذه القمة إلى قرارات حاسمة فى أى من الموضوعات التى ناقشتها ، واكتفت بإصدار بيان رئاسى يؤكد التضامن بين هذه الدول فى حال تعرض بعضها للعدوان ، وشجب تكتل الدول المستهلكة فى مواجهتها ، والموافقة على ندوة الحوار بين الشمال والجنوب فى باريس ، وتعهد المجتمعون بالحفاظ على التوازن بين إنتاج النفط وحاجات السوق العالمية ، وأعربوا عن استعدادهم للتفاوض حول تثبيت أسعار النفط.

س ٣٣ : ما ملابسات حادث احتجاز وفود أوبك كرهائن سنة ١٩٧٥ ؟

لم تستطع دول منظمة أوبك إقناع الدول النامية ببراءتها من العجز المالى الذى تعرضت له الدول الفقيرة ، واتهمت هذه الأخيرة دول أوبك بالتسبب فى هذا العجز نتيجة رفعها لأسعار النفط ، والواقع أن ارتفاع أسعار النفط لم يكن وحده المسئول عن مشاكل الدول النامية ، فقد دأبت الدول الصناعية على رفع أسعار منتجاتها باستمرار فى الوقت الذى كانت تحصل فيه على المواد الأولية

بأسعار رخيصة ، ولم تكن مبادرة أوبك لرفع أسعار النفط إلا محاولة للحصول على سعر عادل للنفط ، وحدث يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ ، وأثناء اليوم الثانى لمؤتمر أوبك العادى رقم ٤٦ أن اقتحمت مجموعة مسلحة من ستة أفراد القاعة التى تضم الاجتماع وقتلت عدداً من الحراس واحتجزت أحد عشر وزيرا من وزراء أوبك ضمن ستين من أعضاء الوفود ، وكان الوزراء المحتجزون هم: الكويتى عبد المطلب القاسمى ، والسعودى أحمد زكى يمانى ، والجزائرى بلعيد عبد السلام، والعراقى طايح عبد الكريم ، والليبى عز الدين مبروك، والإيرانى جمشيد أموزيجار ، والأندونيسى بن سوتو ، والجابونى إدوارد ألكسيس، والنيجيرى موفيا توبجو أكوبو ، والفنزويلى فالنتان هيرناندیز أكوستا ، بينما تغيب وزيرا النفط الإمارتى والقطرى بعد حضور جلسة اليوم الأول ، وطلب المهاجمون إذاعة بيان يندد بالتحالف بين الاستعمار الأمريكى وبعض دول أوبك ويطالب باستعادة شعوب العالم الثالث لثرواتها وتوظيف النفط لخدمة قضايا الشعوب ومنها الشعب العربى ، وأعلنوا أن عمليتهم هذه مقصود منها الاحتجاج على التفاوض مع إسرائيل ، وقد انتهت العملية بوضع طائرة نمساوية تحت تصرف المسلحين أقلتهم مع بعض الرهائن إلى الجزائر ومنها إلى طرابلس ثم الجزائر مرة أخرى حيث أفرج عن الرهائن يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٧٥ ، وأفادت التحقيقات التى أجريت فيما بعد أن المجموعة المسلحة كانت تضم الإرهابى الفنزويلى العالمى إليتش إميريز شانتشيز الشهير باسم كارلوس مارتينيز وهو الذى قاد المجموعة ، والألمانى هانز يواقيم كالين ، والألمانية جابرييلا كروشر تيدمان ، وثلاثة من الفلسطينيين أعضاء فى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لم يتم الكشف عن أسمائهم الحقيقية.

س ٣٤ : ما الدول الأعضاء فى منظمة الأقطار المصدرة للبترول ؟

يبلغ عدد أعضاء منظمة أوبك حاليا ثلاثة عشر عضوا منهم خمسة أعضاء مؤسسون هم ، فنزويلا ، والسعودية ، وإيران ، والكويت ، والعراق ، والتحقت بهم فيما بعد قطر ، وليبيا ، والإمارات العربية المتحدة ، وإندونيسيا ، والجزائر، ونيجيريا ، والجابون ، والإكوادور.

س ٣٥ : ما وزن أوبك حاليا فى السوق العالمية للبترول ؟

	الإنتاج تقديريا سنة ٩٧ ألف برميل يوميا	مخزون الغاز بليون قدم مكعبة	مخزون البترول ألف برميل
إجمالى العالم	٦٥١٠٧,١	٥٠٨٦٤٦٩	١٠١٩٥٤٥٦٦٤
إجمالى أوبك	٢٧٢٠٠	٢١٧٥١٩٨	٧٩٧١٣٤٥٨٩
نسبة أوبك / العالم	(٪ ٤١,٨)	(٪ ٤٢,٧)	(٪ ٧٨,١)

يظهر الجدول السابق حجم ونسبة الإنتاج والمخزون النفطى والغازى لدول المنظمة إلى الإنتاج والمخزون العالمى من البترول والغاز ، وتبين النسب المئوية حجم التأثير الذى تملكه هذه الدول على سوق البترول فى الحاضر والمستقبل ، ولكن القوة الحقيقية للمنظمة تكمن فى نبذ خلافات دولها وفى التعاون الصادق والأمين لإنفاذ القرارات التى يتم التوصل إليها فى اجتماعات أوبك ، وفى الوقت الحالى فإن قوانين السوق هى التى تحكم أسعار النفط ، ولكن دول أوبك لا زالت تسيطر على ٤٢٪ من الإنتاج العالمى و٧٨٪ من المخزون البترولى العالمى ، وإن كانت المنظمة قد فقدت ترابطها منذ ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ بداية الحرب العراقية الإيرانية التى دامت لتسع سنوات ، فى الوقت الذى زاد فيه التنسيق بين الدول الصناعية المستهلكة للنفط ، واستمرت منظمة أوبك فى اجتماعاتها الدورية لتقرر خفض إنتاجها تباعا دفاعا عن الأسعار ، فقرر معظم الأعضاء خفض إنتاجهم بنسبة ١٠٪ فى ٢٧ مايو سنة ١٩٨١ ، واستمرت شركات النفط الغربية فى الضغط على دول أوبك فلجأت فى سبتمبر سنة ١٩٨١ إلى الاعتماد على الكميات التى سبق اختزانها ، وكفت عن شراء كميات جديدة ، وفقدت جميع الدول المصدرة صلابتها عندئذ وبدأ انهيار الأسعار ، وفى يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٨١ قبل الجميع اعتماد سعر رسمى يبلغ ٣٤ دولار للبرميل وتجميده إلى نهاية عام ١٩٨٢ ، ولكن الأسعار فى السوق الحرة سقطت إلى ٣٥ دولارا للبرميل فى يناير عام ١٩٨٢ ، وتبارت دول أوبك فى محاولات مستميتة لتسويق بترولها بأى ثمن فوصل سعر البرميل إلى

٣٠ دولارا فى فبراير ١٩٨٢ ثم إلى ٢٨ دولار فى مارس ١٩٨٢ ، وساهمت الحرب الدائرة فى الخليج فى تعقيد الأمر إذ أن حاجة المتقاتلين إلى المال كانت تدفعهم إلى بيع المزيد من البترول، وتدخلت السعودية داعية إلى خفض الإنتاج، وقررت أوبك فى مارس سنة ١٩٨٢ سقفا لإنتاجها لا يزيد على ١٧,٥ مليون برميل يوميا والإبقاء على الأسعار الرسمية المعلنة فى انتظار تحسن السوق ، وهكذا فإن أوبك كانت فى حقيقة الأمر تفقد بالتدريج حصتها فى السوق ، فبعد أن كانت تنتج ٣٤ مليون برميل يوميا سنة ١٩٧٧ ، تراجع الإنتاج إلى ٣١ مليون برميل يوميا سنة ١٩٧٩ ثم إلى ٢٣ مليون برميل يوميا فى أكتوبر ١٩٨٠ ثم ها هى أوبك تقرر إنتاجا لا يزيد على ١٧,٥ مليون برميل يوميا فى مارس ١٩٨٢ ، ولكن محاولة أوبك نجحت فى تحسين الأسعار فى السوق الحرة واعادتها إلى مستوى يقترب من السعر الرسمى ، غير أن إيران رفضت السقف المحدد لها والبالغ ١,٢ مليون برميل يوميا وهددت برفع إنتاجها إلى ٣ مليون برميل يوميا ، والأسوأ أنها لم تعد تبالى بالأسعار وشرعت فى مقايضة النفط بالسلاح والأغذية والدواء من دول الكتلة الشرقية والصين وكوريا الشمالية . وأثناء مؤتمر أوبك فى ٩ يوليو ١٩٨٢ بمدينة فيينا بدأت الخلافات بين أعضاء أوبك حول حصص الإنتاج المخصصة لكل دولة ، حيث طالب كل عضو بزيادة حصته على حساب أحد الأعضاء الآخرين . وبدأت الأسعار فى التداعى إلى أن وصلت إلى ١٤,٥ دولارا للبرميل فى عام ١٩٨٦ بسبب سياسة إغراق السوق التى اتبعتها بعض الدول ، ورغم ذلك فقد استمرت أوبك فى محاولة تحديد سقف لإنتاج كل دولة من أعضائها ، ولم تقنع أى من الدول الأعضاء بحصتها المقررة من الإنتاج بدعوى الحفاظ على زبائنها ، وظهرت بالتالى سياسة مختلفة قوامها المحافظة على حصص المنتجين فى السوق ، خاصة بعد دخول منتجين كبار آخرين إلى سوق البترول من خارج أوبك مثل: المكسيك، وبريطانيا ، والنرويج ، وروسيا ، وانتعشت الأسعار لفترة محدودة لدى انتهاء الحرب العراقية الإيرانية نهاية عام ١٩٨٩ فبلغت ١٦ دولارا للبرميل ، وحاول نظام الحكم العراقى إرغام الدول العربية فى الخليج على خفض إنتاجها لرفع

الأسعار فهدد علنا كلا من الكويت والإمارات ، ثم لم يلبث أن تمادى فى خطأ تاريخى فقام بغزو الكويت يوم ٢ أغسطس سنة ١٩٩٠ وأعلن ضمها إلى العراق ، وقام تحالف عسكرى دولى من دول الغرب وبعض الدول العربية بضرب العراق وطرد قواته من الكويت ، وفرضت عليه القرارات الدولية حصارا خانقا مازال قائما حتى كتابة هذه السطور لتجريده من قوته العكسرية الغشوم ، وأفلتت سوق البترول تماما من قبضة أوبك ، وحاولت دول الخليج العربية التى استنزفت الحرب مواردها المالية استعادة مليارات الودلارات التى التهمتها نفقات الحرب ، ولم يكن أمامها سوى بيع أكبر كمية من بترولها كلما أمكنها ذلك، وقد نتج عن ذلك زيادة فى حصة أوبك من السوق بما يجعل لها وزنًا محسوسا، وإن كانت المعطيات السياسية والواقع الاقتصادى قد أصابا بالعجز التام قدرة دول أوبك على توحيد جهودها من جديد ، وطبقا لمجلة **OIL &GAS JOURNAL** عدد ١٣ أبريل ١٩٩٨ فإن برميل بترول أوبك بيع بملبغ ١١,٩٨ دولار فى ٢٧ مارس سنة ١٩٩٨ ، مما دعا أوبك فى اجتماعها يوم ٣٠ مارس ١٩٩٨ لخفض إنتاجها الذى يتجاوز ٢٨ مليون برميل يوميا بمقدار ١,٢٤٥ مليون برميل يوميا ، كما خفض المنتجون من خارج أوبك أنتاجهم بمقدار ٢٩١ ألف برميل يوميا ، وكانت السعودية والمكسيك وفنزويلا قد سبق أن اتفقت فى نفس الشهر على خفض الإنتاج ، وفى مؤتمرها نصف السنوى بفيينا فى شهر يونيو ١٩٩٨ اتخذ وزراء أوبك قرارًا بخفض سقف إنتاج دول المنظمة من ٢٧,٥ مليون برميل يوميا إلى ٢٥ مليون برميل يوميا ، واستمر سعر برميل البترول فى الهبوط ليبلغ ١٠,٧٢ دولار فى يوليو ١٩٩٨ ، رغم القرارات المتتالية بخفض الإنتاج ، ولذا فمن المتوقع أن تلجأ أوبك إلى تخفيض الإنتاج مرة أخرى لتحسين الأسعار ، خاصة وأن الأزمة الاقتصادية فى دول شرق آسيا قد قلصت إلى حد كبير وارداتها من البترول بما يؤدى إلى استمرار وجود فائض بترولى فى الأسواق.

س ٣٦ : ما المقصود بتعبير (سلة أوبك) ؟

سلة أوبك هى مجموعة من سبع خامات بترولية يقاس على متوسط أسعارها سعر بترول أوبك ، هذه الخامات هى : مزيج صحارى الجزائرى ، وميناس الأندونيسى ، وبونى الخفيف النيجيرى ، والعربى الخفيف السعودى ، وخام دبى ، وخام تياخوانا الفنزويلى ، وإيستموس المكسيكى .

س ٣٧ : ماذا تعنى الأوابك ؟ ومتى تم تأسيسها ؟

تعنى الأوابك منظمة البلدان العربية المصدرة للبترول ، ولقد كان النجاح الذى حققته منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» ، حافزا لمجموعة الدول العربية المصدرة للبترول لإنشاء منظمة خاصة بهم لتحقيق طموحاتهم ومصالحهم المستقبلية المشتركة.

فكان تأسيس «أوابك» فى مطلع عام ١٩٦٨ لتحقيق التعاون فى مختلف أوجه النشاط الاقتصادى فى مجال الصناعة البترولية .

وقد انضم إلى عضوية المنظمة كل من : الإمارات العربية المتحدة ، والبحرين، والجزائر ، والسعودية ، وسورية ، والعراق ، وقطر ، الكويت ، وليبيا ، ومصر.

س ٣٨ : هل يمكن أن تكون الدولة الواحدة عضوا فى «أوبك» و«أوابك» فى الوقت نفسه ؟

نعم يمكن ذلك ، على ألا تؤثر العضوية فى المنظمة الثانية «أوابك» على حقوق والتزامات تلك الدولة تجاه المنظمة الأولى «أوبك» .

بل إن اتفاقية المنظة العربية «أوابك» الزمت أعضاءها بقرارات المنظمة الأولى «أوبك» ، وأكدت عليهم العمل بموجبها حتى وإن لم يكونوا أعضاء فيها .. وذلك لتأكيد وتدعيم التكامل بين المنظمتين بما يعود بالنفع على الأعضاء جميعا.

س ٣٩ : ما أهداف إنشاء منظمة الدول العربية المصدرة للبترول «أوابك» ؟

حددت اتفاقية إنشاء المنظمة أهدافها كما يلى :

* اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية البترولية لأعضائها.

* تبادل المعلومات والخبرات فى مجال البترول بين الدول الأعضاء .

* الإفادة من موارد الدول الأعضاء وإمكاناتهم فى إنشاء مشروعات مشتركة فى مختلف أوجه النشاط المتعلق بصناعة البترول.

* تعاون الدول الأعضاء فى حل ما قد يعترضهم من مشكلات تتعلق بصناعة البترول.

وقد التزمت الدول الأعضاء فى المنظمة بضرورة التشاور فيما بينهم ، وذلك لتنسيق مواقعهم وما يتخذونه من إجراءات فى مجال البترول ..

وقد استطاعت هذه المنظمة أن تثبت وجودها وتقوم ببعض الإنجازات المهمة. ففى عام ١٩٧٣ أسست الشركة العربية البحرية لنقل البترول ، ومقرها الكويت، وفى عام ١٩٧٤ أسست الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن ، ومقرها البحرين.

وفى عام ١٩٧٥ أسست الشركة العربية للاستثمارات البترولية ومقرها السعودية .

وفى عام ١٩٧٧ أسست الشركة العربية للخدمات البترولية ، ومقرها ليبيا ، وهى كشركة قابضة تقوم بإنشاء الشركات الفرعية التى تعمل فى مجال الخدمات البترولية .. مثل الشركة العربية للحفر وصيانة الآبار والتى بدأت العمل عام ١٩٧٨ ..

كما أنشأت المنظمة معهد النفط العربى للتدريب ومقره بغداد .. وغير ذلك من المشاريع البترولية المشتركة .